

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمأمول

أ. ميدون إلياس
جامعة البليدة 2

ملخص البحث:

رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات المتعاقبة في الجزائر من أجل توفير التحفيزات و التسهيلات لإقامة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العقدین الأخيرین، یبقى هدف استقطاب هذا العنصر غیر محقق بالصورة المراد لها، و تأسيسا على ما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة على إشكالية نقائص الاقتصاد الجزائري المعيقة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفق المنهج التحليلي و بالاعتماد على بيانات الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و كذا الإحصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فبعد تقييم واقع الظاهرة في الجزائر بالعرض الكمي من حيث الحجم و المصدر و القطاعات المتوجه لها، تم تحليل أهم النقائص التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري لتحقيق الاستثمارات عموما و لانسياب الأجنبية المباشرة منها خصوصا، حيث تلخصت أهم نتائج في المنافسة الحادة للقطاع الموازي و انعدام سوق حقيقة لرؤوس الأموال، إضافة لتقليدية المعاملات المصرفية و بيروقراطية المعاملات الإدارية، فضلا عن ضعف تكوين اليد العاملة خاصة في المجال الحرفي و التقني، و قد أوصى الباحث في المحور الأخير من الدراسة ببعض المتطلبات الإجرائية لتطوير انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و كذا الاستفادة منها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاقتصاد الجزائري، المناخ الاستثماري.

Abstract:

Since the last two decades, the Algerian authorities has been encouraging the flows of foreign direct investments (FDI) to the national economy, through various facilities and what contained the advantages and incentives, However this goal are not

realized at the level of official ambitions and prevision, as a result this study tries to answer the problem of shortcomings for the Algerian economy witch limit and obstruct the flows of FDI, according to analytic method and based on the data of UNCTAD and the statistics of ANDI, We firstly evaluate the phenomena in Algeria by the quantitative showing through amount, origin and oriented sectors, then we analyse the most important shortcomings that plague including the Algerian economy to achieve the investments generally, and the foreign direct specifically, which summarized -the results of the study- are the intense competition of informal economy and lack of real stock exchange, furthermore the traditional banking transactions and bureaucratic administration transaction, moreover the weakness of the labour and employees trained, especially in the technical field, to conclude this study suggest a few practical requirements that will attract more FDI to flow on the Algerian economy and how to improve it.

Keywords: Foreign direct investments (FDI), Algerian economy, investment climate.

مقدمة:

إن التطورات التي حدثت في نمط التمويل الدولي منذ تفجر أزمة المديونية قد أدت إلى تفضيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيسي للتمويل الأجنبي في البلدان النامية مقارنة بباقي المصادر، خاصة بعدما تم تجاوز النقاش والجدل التنموي حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهميتها بالنسبة لهذه الدول، كونها تعمل على توطيد الصناعة و ما ينجر عنها من جلب للتكنولوجيا والتقنية العالية، محاكاة أنماط الإدارة الحديثة، خلق مناصب العمل وكذا تحسين الميزان التجاري وغيرها من المزايا التي في محصلتها خدمة النمو والتنمية الاقتصادية.

الجزائر وكغيرها من الدول النامية المتجه شرقا غداة استقلالها، اتخذت الموقف السلبي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عموما ومن

الشركات متعددة الجنسيات خصوصا، لارتباطها بالماضي الاستعماري وما شكلته من نهب للثروات الوطنية، وقد اعتمدت على المديونية الخارجية المباشرة في تمويل التنمية المستقلة، التي ما لبثت أن تراكمت وتعاضمت لدرجة أن كلفت الاقتصاد الجزائري التغيرات الهيكلية بوصول أدائه لعدم القدرة على سدادها، ومن بين التغيرات الهيكلية الانفتاح التام على الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا للحاجة الماسة لتوفير مصدر تمويل خارجي من جهة، ومن جهة أخرى لإنعاش الاقتصاد المتميز بالركود التام.

إن التطورات العالمية المتلاحقة كاتساع نطاق ظاهرة عولمة الإنتاج وحركة رأس المال، إلى جانب تحرير التجارة العالمية واتجاه النظام العالمي نحو الاندماج والتكتل، جعل السياسات الاقتصادية في الجزائر تعمل على توفير كل التسهيلات وتذليل كل العقبات من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودمجها في الاقتصاد الوطني، في بيئة دولية تشهد تنافس حاد على استقطابها، غير أن واقع التدفقات لم يكن بمستوى التطلعات و التوقعات وهذا ما يدفع للتساؤل التالي: ما هي نقائص الاقتصاد الجزائري المعيقة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ وعليه تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل السابق من خلال ثلاث محاور، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و مكانته في الاقتصاد الجزائري في المحور الأول، تحليل أهم نقائص الاقتصاد الجزائري المعيقة لانسياب الاستثمار الأجنبي المباشر في المحور الثاني، وأخيرا في المحور الثالث تم اقتراح بعض التوصيات و المتطلبات الإجرائية لتطوير والاستفادة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2012):

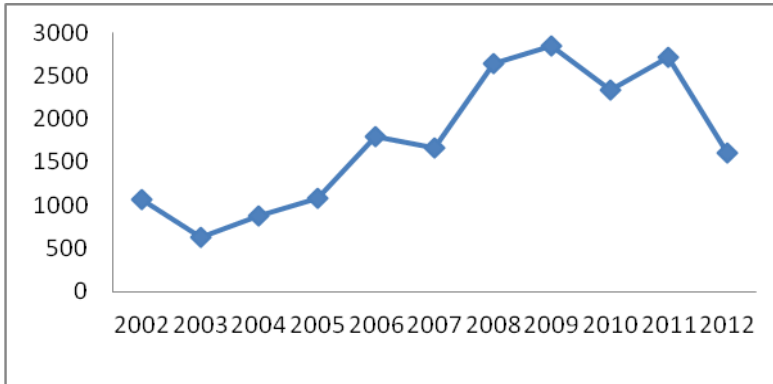
بعدما اقتصرت السياسات الاقتصادية في الجزائر على التشجيع المتحفظ لعنصر الاستثمار الأجنبي المباشر ، تحولت هذه السياسات إلى التشجيع المكثف لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قانون النقد و القرض 90-10، بل ومساواته مع الاستثمار المحلي في

المعاملة من خلال قانون الاستثمار 93-21، فضلا عن رغبة إدماجه في الاقتصاد الوطني من خلال عمل الجهات الوصية بدءا من سنة 1995 على إعادة التوازن الداخلي والخارجي وبعث النشاط على أسس من الكفاءة و الفعالية، بإضافة إلى اعتماد جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين من خلال تعديل وتنظيم القانون السابق بالأمر الرئاسي 01-03، كما أن لبرنامج الانتعاش الاقتصادي المعلن سنة 2001 دورا في تشجيع الاستثمار واستقطاب رأس المال الوطني والأجنبي.

1.1 نصيب الجزائر من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر:
لقد شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر شبه انعدام قبل فترة منتصف التسعينات و يرجع ذلك لطبيعة السياسات الاقتصادية و اقتصر هذه التدفقات على الشركات المختلطة مع القطاع العام التي لا تتعدى نسبة 49%، إلى غاية 2001 أين سجل تطورا مرئيا في تدفقاتها و بشكل متسارع حسبما يوضحه المنحى التالي:

الشكل رقم (1): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة (2002-2012)

الوحدة: (مليون \$)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي:

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria> (05/02/2014)

ويرجع ذلك لطبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية من خلال تطبيق الأمر الرئاسي 01-03 المتعلق بتطوير

الاستثمار، الأمر الذي شجع بعض المستثمرين الأجانب إلى توجيه استثماراتهم نحو الجزائر، فضلا عن إلى الاستقرار الجزئي الذي شهدته بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في إطار برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي، كالنمو الاقتصادي و التوازن الداخلي و الخارجي، ارتفاع احتياطي الصرف و تقلص نسبة التضخم و حجم المديونية الخارجية خاصة بعدما رخص نادي باريس في جويلية 2000 إدماج بند للتحويل ضمن اتفاقيات إعادة الجدولة، و تطبيقا لهذا البند أبرمت الجزائر العديد اتفاقيات ثنائية لتحويل الديون مع فرنسا و إيطاليا و إسبانيا، و قد تم تحويل 61 مليون أورو بين كل من فرنسا و الجزائر، و 84 مليون أورو بين الجزائر و إيطاليا من خلال 34 مشروع مسجل في ميزانية الدولة¹، في حين حولت ما قيمته 40 مليون دولار مع إسبانيا.²

و انطلاقا من عام 2004 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا خاصة بالنسبة للقطاعات خارج الطاقة و المناجم، وأهم أسباب هذا الارتفاع تعود إلى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة "أوراسكوم المصرية" وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة "أسبات" الهندية، إلى جانب خصخصة المؤسسة الوطنية للمنظفات "ENAD" لصالح شركة "هنكل" الألمانية، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2006 السنة التي سجل فيها قيمة استثمارات أجنبية مباشرة حوالي ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003 (634 مليون دولار أمريكي)، خاصة مع إصدار الأمر الرئاسي 08-06 الذي يعدل و يتمم الأمر 03-01 بمزيد من الحوافز و الضمانات و تقليص للإجراءات الإدارية إلى 72 ساعة بعدما كانت في حدود 30 يوم ، إضافة لإعفاء ضريبي على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني لمدة عشر سنوات³.

واستمرت هذه الزيادة لتصل رقما قياسيا تجاوز 3000 مليون دولار خلال عامي 2008 و 2009، بالرغم من أن العالم مر خلال هذه الفترة بأزمة مالية واقتصادية حادة تراجع خلالها حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 40 % على المستوى العالمي،

كما انهارت أسعار البترول من 147 دولار للبرميل في جويلية 2008 إلى أقل من 50 دولار للبرميل في 2009.

لكن بدأ من النصف الأول لسنة 2010 تراجع مستوى التدفق إلى 2331 مليون دولار بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية بالإضافة إلى الأزمة المالية التي مرت بها شركة "بريتش بتروليوم" إحدى أكبر الشركات البترولية المستثمرة في قطاع المحروقات من جهة⁴، و من جهة أخرى للإجراءات الاقتصادية التحفظية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية على خلفية انهيار أسعار البترول وحماية الاقتصاد الوطني من نزيف تحويل العملة الصعبة إلى الخارج، والمتمثلة في العودة لقاعدة الشراكة "49/51" يكون للشريك الجزائري فيها نسبة لا تقل 51 % فيما يخص الأنشطة الإنتاجية، وقاعدة "70/30" تكون حصة الشريك الجزائري نسبة لا تقل عن 30 % بالنسبة للأنشطة الاستيرادية⁵، إضافة لفرض التمويل الداخلي أي إجبار المؤسسات الأجنبية على تمويل مشاريعها من البنوك الجزائرية و ليست الأجنبية⁶.

رغم تسجيل تحسن في التدفق الاستثماري إلى 2720 مليون دولار سنة 2011 لكنه ما لبث أن تراجع إلى أقل من 1600 دولار مليون دولار في السنة الموالية، و ذلك راجع لدخول مشاريع في قطاعي البتروكيماويات وتحلية المياه مرحلة الإنجاز، وأيضا لرفع رأسمال البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر لرأسمالها⁷.

2.1 مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري:

رغم إصدار قانون الاستثمار 1993 و تعديله بأمر 01-03 ثم بالأمر الرئاسي 06-08 ، الذي أهم لوائح مساواة المستثمر الأجنبي بالمستثمر المحلي إلا أنه وحسب التقرير الصادر عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): وضعية المشاريع الاستثمارية المسجلة في الجزائر (2002-2012)

الاستثمار		المشاريع		المبلغ (مليون دج)		التشغيل	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
98.71%	31594	98.71%	1743783	68.46%	866563	85.63%	
1.28%	410	1.28%	803057	31.53%	42959	14.36%	
100%	32004	100%	2546840	100%	299115	100%	
الاستثمار المحلي		الاستثمارات الأجنبية (مباشرة + شراكة)		المجموع الإجمالي			

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة الاستثمارات:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements> (07/03/2014)

لم يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الاستثمارات سوى 1.28% للعقد الفارط (2002-2012) رغم محاولة السلطات إدراج هذا العنصر في الاقتصاد الوطني بشكل أكبر، لكن اللافت للنظر ضخامة مبلغ هذه الاستثمارات بـ 803057 مليون دج مشكلة ثلث قيمة الاستثمارات الإجمالية و هذا دليل واضح على نشاطها في قطاعات حيوية ذات تكلفة عالية لم تكن موجود من قبل أصلا، إما لعجز القطاع الخاص في إنشائها أو التخلي عنها من قبل القطاع العام في فترات السابقة.

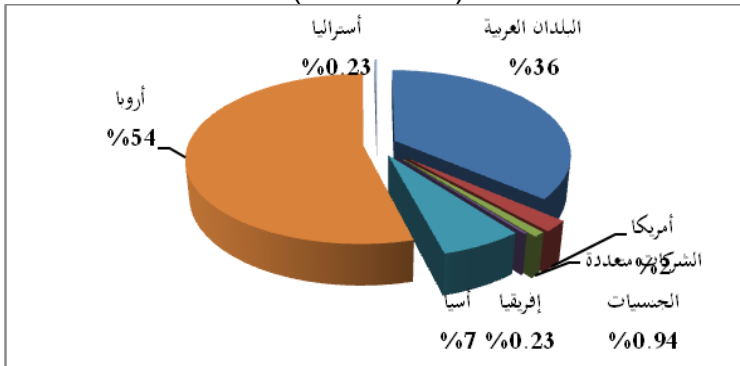
أما على صعيد التشغيل و البعد الوظيفي فقد وفرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة المدروسة قرابة 42959 منصب عمل، مشكلة نسبة قاربت 15% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة خلال نفس الفترة، و هي نسبة معتبرة في امتصاص البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري رغم ارتفاع قيمة هذه المشاريع، وهذا ما يدفع لتبني فرضية استخدام الاستثمارات الأجنبية للفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال على حساب الفنون الإنتاجية المكثفة للعمل علما أن الاقتصاد الجزائري لا ينقصه التمويل في هذه الفترة بقدر ما تنقصه الاستثمارات، و خلاصة يمكن اعتبار أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة شكلت بعدا سلبيا فيما يخص التشغيل، لكن هذا لا يلغي إيجابية و ميزة تنمية و تدريب الموارد البشرية المشتغلة في هذه المشاريع.

3.1 مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر:

وفقا لنفس التقرير فإن أوروبا أخذت الريادة في قائمة المناطق الأكثر استثمارا بالجزائر للفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2012، إذ أحصت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال عشر سنوات 228 استثمارا أوروبيا، منها 185 مشروعا تابعة لبلدان الاتحاد الأوروبي و على رأسها كل من إسبانيا و فرنسا بنسبة 17% و 7% على الترتيب، فيما جاءت الدول العربية في المرتبة الثانية بـ 153 مشروعا بمبلغ استثمار يفوق ذلك المسجل لدى الأوربيين، حيث بلغ أزيد من 1.1 مليار دج، جلهما يرجع للكويت 23% و مصر 17% و العربية السعودية 6%⁸.

بينما حلت الاستثمارات الآسيوية المرتبة الثالثة بـ 27 مشروعا استثماريا بمبلغ قارب نصف مليار دج، و بلغ العدد من الأمريكيتين 9 مشاريع و 04 مشاريع بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، فيما سجل مشروع واحد من أستراليا (BHP)، و آخر إفريقيا المتمثل في شركة (Kahrama) لتحلية المياه و إنتاج الكهرباء⁹.

الشكل رقم (2): مصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة (2002-2012)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : <http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements> (05/03/2014)

4.1 نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

بعد سياسة الانفتاح التي عرفتھا الجزائر وبخاصة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تعد هذه الأخيرة تقتصر على قطاعات محددة كما كانت سابقا مثل المحروقات وإنما تعدت ذلك لتشمل كل القطاعات بدون استثناء كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة (2002-2012)

قطاع النشاط		المشاريع		المبلغ (مليون دج)		التشغيل	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
53.65%	220	54.58%	23450	74.61%	599200	54.58%	23450
23.65%	97	24.12%	10363	20.81%	167118	24.12%	10363
15.36%	63	15.59%	6698	1.50%	12082	15.59%	6698
3.9%	16	1.17%	505	0.49%	3991	1.17%	505
1.46%	6	0.19%	82	0.11%	887	0.19%	82
1.21%	5	1.17%	737	0.77%	6192	1.17%	737
0.73%	3	2.61%	1124	1.69%	13587	2.61%	1124
100%	410	100%	42959	100%	803057	100%	42959
الصناعة		الخدمات		البناء، الأشغال العمومية، الري		النقل	
السياحة		الصحة		المجموع			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :
<http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements> (07/03/2014)

وفقا للجدول أعلاه بلغت استثمارات القطاع الصناعي إلى نسبة 53.65% من إجمالي التدفقات و بقيمة قاربت على 600 مليار دج، من خلال 220 مشروع بنسبة تشغيل إلى 54.58% موزعة على:

الصناعات الغذائية على غرار شركة "دانون" الفرنسية التي وقعت اتفاق شراكة مع شركة "جرجرة" سنة 2000، و الصناعات الكيماوية من خلال مشروع شركة "هنكل" الألمانية التي دخلت بنسبة عالية في رأسمال المؤسسة الوطنية للتطهير و منتجات الصيانة "ENAD"، إضافة للصناعات الميكانيكية من خلال مشروع "ميشلان" و صناعة الحديد و الصلب من خلال مشروع الشركة الهندية "ISPAT" و ذلك في إطار تعزيز استثمار جنوب-جنوب بالتنازل عن 70% من

رأسمال الشركة العمومية للحديد و الصلب "Sidar" سنة 2000، ومشروع الشركة الجزائرية للإسمنت "ACC" التابعة لمجمع أوراسكوم المصري، ومشروع شركة "كنوف" في مجال صناعة الجبس بوهران بالشراكة الألمانية مع شركة "سودبيك"، و أيضا في مجال صناعة التبغ والكبريت من خلال الشركة الجزائرية الامارتية، إضافة إلى المشروع الفرنسي "Bel Algerian" المنشأة في إطار اتفاقية تحويل الديون الفرنسية إلى استثمارات، بإضافة إلى مجموعة "Messer" و "Lindte" الألمانية في صناعة الغازات الصناعية.

أما قطاع الخدمات فقد احتل المرتبة الثانية من خلال 97 مشروع بقيمة قدرت بـ 167118 مليون دج أي بنسبة 21.02% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالدرجة الأولى الخدمات البنكية على غرار "Citi Bank" الأمريكي و الفرنسيان "Socitété General" و "Bnp Paribas" و مصرف "ABC Bank" البحريني و في مجال الصيرفة الإسلامية بنك البركة السعودي بالشراكة مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كذلك مصرف السلام الإماراتي.

في حين احتل قطاع الأشغال العمومية و التشييد و الري المرتبة الثالثة في التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة بلغت 15.36% و بمبلغ قدره 12082 مليون دج، و موفرا لـ 6698 منصب شغل و من أهم إنجازاته طريق السيار شرق-غرب و كذا برنامج مليون وحدة سكنية الذي مدد إلى البرنامج الخماسي الحالي، و فندق "شيراظون" و وزارة المالية عن طريق الشركة "Snc Lavalin" الكندية، و مشروع "سيال" الفرنسي في مجال التزويد بالمياه الشروب، إضافة لمشروع "Lonics" الأمريكي في مجال تحلية مياه البحر.

و في مجال النقل تم تسجيل 16 مشروع فقط بقيمة 10319 مليون دج، و على رأسها مشروع النقل الجوي الفرنسي "Aigle Azur" إضافة للخطوط الجوية الأخرى (القطرية، الامارتية، الفرنسية، البريطانية... إلخ) غير أن هذا الاستثمارات في هذا القطاع تبقى ضعيفة رغم أهميتها الاقتصادية و ذلك لاحتكار الشركات الوطنية لمختلف طرق النقل خاصة النقل البحري.

من جهة أخرى لا يزال قطاع الزراعة يعاني التهميش بسبب الاهتمام بالقطاعات المنافسة الأخرى، و ضعف المحفزات القانونية خاصة المتعلقة بالمرودية إضافة لتملك الأراضي و مدة استغلالها، كل هذه الأسباب جعلت منه قطاعا مهما رغم الإمكانيات و المؤهلات الضخمة التي تتمتع بها الجزائر.

أما في مجال الصحة فتبقى نسبة التدفقات في هذا القطاع ضعيفة جدا بحيث قدرت ب 1.21% و بقيمة 6192 مليون دج بنهاية 2012 و من أهم الاستثمارات مخبر "Solu Pharm" الكويتي و مخبر "APS" لإنتاج الأنسولين، و استثمارات مخابر "Aventis" الفرنسية و مخابر "Pfizer" الأمريكية بالشراكة مع المجمع الوطني "صيدال"¹⁰.

و ما يثير الانتباه في الحصيلة أن الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة رغم قلتها (بثلاث مشاريع فقط) فإن المبلغ المخصص لها قدر بأزيد من 13 مليون دج، أي 3% مقارنة بباقي القطاعات الأخرى على غرار النقل و الفلاحة و الصحة، من خلال تسجيل مشروع إنشاء مركب سياحي بسيدي فرج و كذلك المشروع الفرنسي "Accor" باسم "Sofitel" إضافة لسلسلة الفنادق الدولية على غرار "Sheraton" و الإسبانية "Mercure".

يشار أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أوضحت أن الأرقام المقدمة في الحصيلة الخاصة بفترة 2002-2012 تم تحيينها بأخذ المشاريع الملغاة بعين الاعتبار¹¹.

2. نقائص الاقتصاد الجزائري المعيقة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات المتعاقبة في توفير التحفيزات و التسهيلات لإقامة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يبقى هدف استقطاب هذا العنصر غير محقق بصورة المراد لها، و لتفسير هذه النتيجة تم عرض النقائص الأساسية للاقتصاد الجزائري التي تبدو ظاهريا المتسببة في جعل بيئة الاستثمار في الجزائر بيئة منفرة أكثر منها جذابة:

■ **المنافسة الحادة للقطاع الموازي:** حسب التصريحات الرسمية فإن هذا القطاع في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية و يشغل حوالي 17.2 % من حجم العمالة بأجور جد ضئيلة و بدون تغطية اجتماعية¹²، إضافة إلى التهرب من دفع الرسوم الجمركية و الضريبية و عدم الفوترة و الدفع بطرق غير رسمية، مما أدى إلى إغراق السوق بهذه السلع و بأسعار تنافسية مما شكل عامل طرد حقيقي بالنسبة للمستثمرين الأجانب .

■ **عدم نضج القطاع الخاص:** عادة ما يحبذ المستثمرين الأجانب التعامل مع قطاع وطني خاص لتقارب الرؤية و المصالح، لكن نظرا لهيمنة القطاع العام بنسبة 80 % من النشاطات الإنتاجية و تقديم السلطة نظرتها و مصالحها على حاجات و مطالب أرباب العمل، لازال القطاع الخاص في الجزائر ضعيفا و مقيدا باعتبارات سياسية ، و نشاطه في المجالات ذات ربحية سريعة و عالية مقابل إجماعه عن التوجه صوب استثمارات ثقيلة ذات ربحية طويلة أو بطيئة نسبيا، و هذا اتجاه لا يدعم توجه الاقتصاد الوطني إلى دور المستهلك برفع نصيب الاستيراد، بل يدعم أيضا توجه المستثمرين الأجانب للنظر للاقتصاد الجزائري كسوق لمنتجاتهم و ليس قاعدة لفروعهم المنتجة.

■ **نقص المنظومة المصرفية:** قبل الصدمة البترولية الأولى كانت البنوك الجزائرية مجرد الموزع و القابض لرؤوس الأموال وفقا لاعتبارات لم تكن لتأخذ الربحية أو الفائدة كمعيار أساسي، لكن بتطبيق الإصلاحات الهيكلية تغيرت وظيفتها و أصبحت تنشط وفق المنطق الليبرالي و ما يشكله من عامل المخاطرة في المعاملات الاقتصادية، لكن هذه البنوك لا تزال تتصرف كما في الماضي لرفضها أخذ المخاطرة بالتمويل و تدعيم المستثمر و أجنبي بالخصوص دون تقديم كل الضمانات المتصورة، لدرجة أنها تجعل من اللجوء لها غير ضروري، و في كثير من الحالات عدم تقديم التمويل اللازم على الأقل في الآجال المطلوبة فضلا عن ذلك

مشكلة اعتمادها على وسائل الدفع التقليدية و عدم عصررتها مع المستجدات التكنولوجية و الالكترونية.

■ **انعدام سوق رؤوس الأموال حقيقة:** لقد ظل الاقتصاد الجزائري حبيس اقتصاد المديونية في تشكيلته المالية رغم محاولة السلطات المتعاقبة تنشيط مثل هذه سوق من خلال فتح المجال لأشكال الشركات ذات أسهم وإمكانية فتح رأسمالها وإنشاء بورصة للقيم المنقولة و الخصوصية، بيد أن النتائج لم تكن بمستوى التوقعات وتراوح بورصة الجزائر مكانها في مرحلة المخاض لعدم وصول معظم الشركات إلى المستوى المؤهل للدخول من الناحية المالية أو التنظيمية رغم أن البعض يرى القليل من التبسيط و التليين كاف لتنشيطها و تطويرها إضافة إلى عزوف المتعاملين الاقتصاديين عن دخول كالمؤسسات المالية غير النقدية (التأمين و صناديق المعاشات) لما تجنده من رؤوس الأموال معتبرة.

■ **تعدد القوانين والقرارات الاقتصادية وتضاربها:** إن غزارة القوانين المتتالية و تضاربها، و تضارب بعض القرارات الاقتصادية المتصلة بالاستثمار و التراجع في بعضها، خلقت نوعا من الانطباع بعدم الاستقرار البيئية القانونية مما نتج عنه تأجيل العمليات الاستثمارية الأجنبية التي تتطلب على الأقل أفاقا مستقرة على المدى المتوسط، و كان آخرها العودة لقاعدة الشراكة 51/49.

■ **عدم توفر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلية و عدم دقتها:** نظرا لأهمية المعلومة الاقتصادية و إستراتيجياتها في رسم الخطط و اتخاذ القرارات على أسس موضوعية من تقدير احتياجات السوق بدقة و كذا عدد المنافسين (دراسات الجدوى) ، إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تماما فإضافة لعدم توفر قاعدة البيانات لكافة المجالات الاقتصادية التي يطلبها المستثمرين لتقديم فرص الاستثمار خاصة صغار المستثمرين، خلقت طبيعة النظام نوع من سلوك الكتمان في العمل و تغطية الأمور بطابع السرية، ففي مناسبات عديدة حاول المستثمرين و شركائهم الحصول عن معلومات محددة من إدارات و مصالح حكومية دون جدوى، بحجة

أنها معلومات خاصة يمنع الإفصاح عنها علنا رغم أن مثل هذه المعطيات منشورة في الدول الأجنبية فتزيد من صعوبة العمل في جو تسوده حرب الأرقام و السرية و بل و تضاربها في كثير من الأحيان إن وجدت.

■ **كثرة الإجراءات الإدارية و تعقدها:** رغم إحداث العديد من الأجهزة الإدارية المتعاقبة ذات الصلاحيات الموسعة لتسهيل و تذليل العقبات أمام العملية الاستثمارية في الجزائر و كان آخرها "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار" بيد أن النتائج لم تعكس الطموحات، بل اعتبر العديد من المسؤولين أن وكالة نفسها عبارة عن مكتب إداري لإيداع التصريحات بالاستثمار يبطئ و يعقد الإجراءات أكثر مما يبسطها.

■ **عدم تلبية نظام التعليم لاسيما التعليم الحرفي لمتطلبات سوق العمل:** رغم الميزة النسبية التي تتمتع العمالة الجزائرية في انخفاض تكلفتها لكن لازالت الجامعات الجزائرية تخرج فقط موظفي القطاع العام، الأمر الذي ترتب عليه وجود طاقات بشرية هائلة و فاعلة غير أنها تحتاج لإعادة توجيه لمتطلبات السوق الحالي، إضافة لضعف مراكز التكوين المهني و الحرفي و عدم فعالية برامجها التدريبية و عدم مرونتها بما يتماشى و المستجدات التقنية و الفنية.

3. المتطلبات الإجرائية لتطوير والاستفادة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:

في ضوء ما تم عرضه من نقائص الاقتصاد الجزائري المعرقة للتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكننا الآن استعراض مجموعة من أهم المحاور اللازمة و الضرورية في سبيل تدارك هذه النقائص من جهة، و من جهة لتطوير و تعظيم الاستفادة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من خلال:

■ **دعم القطاع الخاص:** بإنشاء شركات في إطار القطاع العام ثم العمل على تنشيط الخصخصة مع وضع ضمانات فعالة للحماية المنافسة و منع حدوث احتكارات أثناء عملية الخصخصة، مع الاستمرار في ضمان حقوق العاملين، و استخدام عوائد العملية في

إنشاء شركات أخرى، بل دفع هذه الشركات لتدويل نشاطها في غزو الأسواق الناشئة و المتقدمة على السواء بشتى السبل من الاستثمار المباشر، بشراء أصول الشركات المفلسة خصوصا أوقات الأزمات المالية و الاقتصادية، الاستثمار الثنائي، الاستثمار المشترك و غيرها من الأشكال الأخرى.

■ **تبني سياسة إحلال الواردات:** رغم تبني هذه السياسة في السبعينيات بالاستثمار العام في جميع القطاعات الحيوية، إلا أنه تم التخلي عنها لأسباب عديدة أهمها نقص المعرفة و قلة الخبرة، لكن نظرا للارتفاع الرهيب للواردات من السلع الاستهلاكية في الفترة الأخيرة نتيجة التحرير التام الذي عرفه هذا القطاع و ما تبعه من إخلال لبقية القطاعات (سوق العمل، نزيف العملة الصعبة، نزيف الادخار الوطني، فقدان تنافسية القطاعات الأخرى) يستلزم على السلطات تبني هذه السياسة و بشكل استعجالي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

■ **التوزيع الجغرافي العادل للاستثمار الأجنبي المباشر:** بإعداد وصياغة خريطة قطاعية و جغرافية توضح فرص الاستثمار المتاحة في ضوء الموارد الطبيعية و البشرية و أيضا في ضوء أهداف خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و منح إعفاءات أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يقومون بتنمية المناطق النائية.

■ **تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:** بحيث تعطى الحوافز بشكل أكبر للأنشطة المرغوب في اجتذابها، و ربطها بمعاملة تفضيلية بالتالي لها علاقة تشابكية أمامية و خلفية في الاقتصاد و المستخدمة للفنون الإنتاجية المكثفة للعمل المحلي مقارنة بتلك المكثفة لرأس المال و في مرحلة لاحقة المنتجة بغرض التصدير بتلك الموجه للسوق المحلي، إضافة لربط الحوافز بمستوى الأداء في المشروعات المطلوب توجيه الاستثمار إليها و العكس بالتشدد في الأنشطة غير المرغوب فيها.

■ **زيادة مرونة قواعد العمل:** و ذلك حتى لا تميل الشركات إلى العمل في ظل النظام غير الرسمي من ناحية، و من ناحية أخرى حتى لا

تضطر الشركات إلى اتخاذ قرارات استثمارية مشوهة مثل الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال.

- **تبسيط الإجراءات الإدارية:** إلى ما هو معمول به في مختلف الدول، إذ لا تزال الجزائر من بين أكبر الدول تعقيدا وبيروقراطية في إجراءات الاستثمار، من خلال العمل على إنشاء هيئة متمتعة بالاستقلال الإداري والمالي بشكل أوضح مما هي عليه.
- **توفير خدمات ما بعد الاستثمار:** وذلك بمتابعة المستثمرين في مختلف مراحل الاستثمار منذ بداية التأسيس إلى ما بعد الإنتاج، من خلال عمل تقارير متابعة عن وضع كل مستثمر في مراحل الاستثمار المختلفة، وأهم العقبات التي تواجهه والعمل على تذليلها وإزالتها بالتنسيق مع مختلف الإدارات والهيئات الحكومية الأخرى.
- **إصلاح البيئة التشريعية والقانونية:** بتوفير الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي من حيث استقرار السياسات الحكومية وسياسات الاستثمار على وجه الخصوص، و استقرار التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لعملية الاستثمار الأجنبي وعدم تضاربها مع التشريعات الأخرى.

خاتمة:

رغم ضالة حضور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الجزائري إلا أنها امتازت بالتنوع من حيث التواجد في جميع القطاعات من جهة، و التنوع في مصادرها الأصلية من جهة أخرى، كما أنها انعكست إيجابيا على الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من مصدر تمويلي خارجي شكل ثلث قيمة الاستثمارات الإجمالية، إضافة لتوفير مناصب عمل قدرت بـ 15% من إجمالي نسبة التشغيل.

إن جهود السلطات المتعاقبة في الجزائر من أجل توفير المناخ الاستثماري اللازم لرفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تثمر بالنتائج المطلوبة، بسبب مجموعة من النقائص المميزة للاقتصاد الوطني و التي أهمها: المنافسة الحادة للقطاع الموازي و انعدام سوق

حقيقة لرؤوس الأموال، تقليدية المعاملات المصرفية، ضعف تكوين اليد العاملة خاصة في المجال الحرفي وأخيرا بيروقراطية المعاملات الإدارية.

في الأخير ينبغي على السلطات الإدراك بأن نماذج الدول النامية الناجحة في الصعود والخروج من حلقة التخلف انطلاقا من عنصر الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى رأسها الصين وكوريا الجنوبية قد شكل عامل مكمل ومساعد للاستثمارات المحلية من جهة، ومن جهة أخرى للمصادر التمويلية المحلية بشتى أشكالها، عكس النماذج الفاشلة الأخرى وعلى رأسها البرازيل وتايلاند التي وفرت وفتحت الأبواب على هذا العنصر لكنها انعكست سلبا على اقتصادياتها وعلى إعادة توزيع الناتج الوطني.

الهوامش :

1. أسماء حدانة، سياسة تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 157-160.
2. محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراة، 2004-2005، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 227.
3. الجريدة الرسمية، أمر رقم 06-08 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، 19 يوليو 2006، ص 19-20.
4. الاستثمارات الأجنبية تصل إلى مستويات قياسية في 2008 و تتراجع في 2010، مجلة أبحاث اقتصادية، فيفري 2011، ع 29، ص 64.
5. الجريدة الرسمية، قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، السنة السادسة و الأربعون، 2009، ص 13.
6. <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/5898f33a-4993-441c-aefb-3ed1b8e28366> (05/03/2014).
7. مصطفى مقيدش، رفع رؤوس أموال البنوك الأجنبية ساهم في رفع الاستثمارات الأجنبية، مجلة أبحاث اقتصادية، فيفري 2011، العدد 29، ص 66-65.
8. l'investissement direct étranger (IDE) en Algérie, Planet Expert, partenaire des PME a l'international ;

<http://www.planet-expert.com/fr/pays/algerie/investissement-direct-etranger-ide> (07/03/2014)

9. في آخر حصيلة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، جريدة المساء،
2013/02/17:

http://www.el-massa.com/ar/pdf/2013/02_13/Massa17_02_13.pdf (06/03/2014)

10. Algeria, pharmaceuticals and healthcare report, Business monitor international LTD, Q1, 2011.

11. في آخر حصيلة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، جريدة المساء،
2013/02/17:

http://www.el-massa.com/ar/pdf/2013/02_13/Massa17_02_13.pdf (06/03/2014)

12. محفوطي فؤاد، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية تقييمية - حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.